مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

مقايضات بودابست

لماذا تخلت أوكرانيا عن ترسانتها من الأسلحة النووية؟

هشام قدري أحمد

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة:

بعد استيلاء القوات الروسيَّة على شبه جزيرة القرم الأوكرانيَّة عام 2014، ثم غزوها العسكري لأوكرانيا في الـ 24 من فبراير 2022، جادل بعض المحللين والدبلوماسيين رفيعي المستوى في أوكرانيا والدول الأوروبية بأنَّ هذا التدخل الروسي لم يكن ليحدث لو أنَّ كييف لم تقبل بتفكيك ترسانتها من الأسلحة النووية عام 1994، عندما وقَّعت في ديسمبر من هذا العام، تحت ضغط من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton ونظيره الروسي بوريس يلتسن Boris Yeltsin آنذاك، مذكرة بودابست التي تخلَّت بموجبها عن ترسانتها من الأسلحة النووية ووافقت على نقلها إلى روسيا من أجل التخلص منها، في إطار التزامها الدولي بالانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووي NPT.

ورغم الضمانات الأمنية التي تحصلت عليها أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست، إلا أنَّ المذكرة لم تتضمن التزامًا قانونيًّا أو سياسيًّا صريحًا يلزم الدول الموقعة بحماية أوكرانيا أو قيامها بالتدخل المباشر إلى جانبها في حال تعرضت للاعتداء الخارجي، ومع ذلك كان لدى قادة الحكومة الأوكرانية آنذاك اعتقادًا راسخًا بأنَّ الولايات المتحدة وحلفائها من القوى الأوروبية ستوفر الحماية لكييف ضد أي تهديد أو خطر تتعرض له مستقبلًا؛ لذلك بات يعتقد على نطاق واسع، خاصةً بعد التدخل العسكري لروسيا في شرق أوكرانيا عام 2022، أنَّ امتلاك كييف لأسلحة نووية كان ليُشكل رادعًا قويًا ضد موسكو وأطماعها التوسعية، ومن ثمَّ يُنظر اليوم إلى قرار أوكرانيا بالتخلي عن ترسانتها النووية قبل ثلاثة عقود على أنه كان خطأ استراتيجيًّا فادحًا، مما يثير تساؤلات حول جدوى نزع السلاح النووي دون ضمانات فعلية.

أولًا: أوكرانيا- قوة نوويَّة تحت مظلة الحكم السوفيتي

أصبحت أوكرانيا جزءًا من الاتحاد السوفيتي عام 1922، تحت مسمَّى «جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية»، أي بعد خمس سنوات من اندلاع الثورة البلشفية التي أطاحت بالحكم القيصري ومهَّدت لظهور أول دولة شيوعية في العالم، وحتى هذا الوقت لم تكن بعض الأراضي والأقاليم، مثل شبه جزيرة القرم أو لفيف، تشكل جزءًا من أوكرانيا، بل أُلحقت بها خلال العقود التالية من القرن العشرين، وقد كانت أوكرانيا ثالث أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي مساحةً بعد روسيا وكازاخستان، وثاني أهم جمهورياته بعد روسيا نظرًا لموقعها الاستراتيجي على البحر الأسود وأهميتها الاقتصادية؛ حيث اعتُبرت سلة خبز الإمبراطورية السوفيتية حتى تصدعها.

وقد اضطلعت أوكرانيا بدور مهم للغاية في تطوير البرنامج النووي السوفيتي؛ حيث تشير بعض الوثائق إلى أنَّ الحكومة السوفيتية، قبل الحرب العالمية الثانية، قللت كثيرًا من جهود بعض الباحثين الأوكرانيين في المعهد الأوكراني للفيزياء والتكنولوجيا UIPhT في خاركيف؛ إذ كان علماء المعهد أول من أعادوا إنتاج تجارب العلماء البريطانيين على الانشطار النووي بواسطة البروتونات السريعة وذلك في عام 1932، ولم يدرك القادة السوفييت أهمية تلك البحوث ودورها فيما يتعلق بإمكانية إنتاج أسلحة نووية في وقتٍ مبكر، وبعد الحرب العالمية الثانية، واصلت أوكرانيا دورها في مجال الأبحاث النووية السوفيتية([1]) إلى أنْ تمكن الاتحاد السوفيتي من تفجير أولى قنابله النووية عام 1949.

ومع تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، أقدمت الحكومة الشيوعية في موسكو على نشر أعداد كبيرة من الرؤوس والقنابل النووية في بيلاروسيا

1.Oleksandr Cheban, Ukraine and Soviet Nuclear History, Wilson Center, Published in 12 August 2015, available at: https://n9.cl/ydnhq

وكازاخستان، إضافةً إلى جمهورية أوكرانيا التي ضمت نحو ثلث الترسانة النووية السوفيتية، ردًا على نشر الولايات المتحدة أسلحة مماثلة في بعض دول حلف الناتو. وتقدّر بعض المصادر حجم ترسانة أوكرانيا من الأسلحة النووية عند استقلالها وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي عام 1991، بما يتراوح بين 1514 و2156 رأس نووي استراتيجي، وما بين 2800 و4200 رأس نووي تكتيكي، إلى جانب 176 صاروخًا باليستيًّا عابرًا للقارات، فضلًا عن عشرات القاذفات الاستراتيجية ومنصات إطلاق الصواريخ الباليستية([2]).

ثانيًا: استقلال أوكرانيا ومصير ترسانتها النوويَّة الموروثة

أعلنت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وأجرت في ديسمبر من العام نفسه استفتاءً شعبيًّا حول قانون الاستقلال أيده أكثر من 90 في المائة من الشعب الأوكراني، وتزامنًا مع هذا الاستفتاء تم انتخاب ليونيد كرافتشوك Leonid Kravchuk أول رئيس للبلاد، وبعد أقل من أربعة أسابيع على انتخاب كرافتشوك، أعلن ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev استقالته من منصبه كآخر زعيم سوفيتي، وفي اليوم التالي أعلن مجلس السوفيت الأعلى حل الاتحاد السوفيتي رسميًّا والاعتراف باستقلال الجمهوريات المكونة له، منهيًا بذلك الوجود السياسي والقانوني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي دام لنحو سبعين عامًا.

وفي إطار سعي الحكومة الأوكرانية الجديدة لكسب الاعتراف الدولي بها، أعلنت عزمها الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وتأكيدًا على ذلك وقَّعت كييف، إلى جانب حكومات رابطة الدول المستقلة، اتفاقية مينسك في ديسمبر 1991، والتي بموجبها اعترفت البلدان الموقعة أنَّ روسيا الاتحادية هي

2.Kateryna Hodunova, 30 years ago today, Ukraine traded nuclear arms for security assurances, a decision that still haunts Kyiv today, Kyiv Independent, 5 December 2024, available at: https://n9.cl/q7hjt

الدولة الوحيدة من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنحل التي تتمتع بوضع الطرف الحائز للأسلحة النووية السوفيتية، وفي هذا السياق تم تحديد نهاية عام 1994 كحدٍ زمني أقصى لتفكيك هذه الأسلحة النووية ونقلها إلى روسيا([3])، وفي العام التالي- 1992 - وقَّعت أوكرانيا بروتوكول لشبونة، الذي عُد بروتوكولًا مكملًا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت-1) المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام 1984، وكان هذا التوقيع يعني تعهد أوكرانيا بالتخلي عن وضعها النووي والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT.

ثالثًا: الطريق إلى بودابست- نزع الأسلحة النوويَّة مقابل الضمانات الأمنية

بعد فترة قصيرة من سقوط الاتحاد السوفيتي، نجحت موسكو في التوصل إلى تفاهمات ثنائية مع حكومتي بيلاروسيا وكازاخستان لإزالة ترسانتهما من الأسلحة النووية. وبالمقابل، أظهرت أوكرانيا بدورها نوايا إيجابية للتخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة لهذا النوع من الأسلحة، ونتيجة لذلك شرعت الحكومتان الروسية والأوكرانية بالدخول في مفاوضات ثنائية لكن المحادثات بينهما وصلت إلى طريق مسدود في سبتمبر من عام 1993، ما دفع الولايات المتحدة إلى الانخراط مباشرةً في هذه المسألة من أجل التوسط لإيجاد حل توافقي، وقد حظيت الوساطة الأمريكية بترحيب الجانبين الأوكراني والروسي على السواء.

وتوصلت الدول الثلاث، بحلول يناير 1994، إلى إعلان ثلاثي تضمَّن موافقة أوكرانيا على نقل جميع الرؤوس الاستراتيجية النووية الموجودة على أراضيها إلى روسيا بهدف تفكيكها والتخلص منها، مقابل حصولها على ضمانات أمنية، وعلى هامش قمة مؤتمر

3. Ukraine, Nuclear Weapons, and Security Assurances at a Glance, Arms Control Association, Published in March 2022, available at: https://n9.cl/gxbyj

الأمن والتعاون الأوروبي في المجر، وقَّع رؤساء الدول الثلاث- بيل كلينتون وبوريس يلتسين وليونيد كوتشما Leonid Kuchma- إضافةً إلى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور John Major، مذكرة بودابست Budapest Memorandum أو ما يعرف بمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك في الخامس من ديسمبر عام 1994، وبموجبها وافقت أوكرانيا على نزع ترسانتها من الأسلحة النووية.

عقب توقيع البيان الثلاثي ومذكرة بودابست، جرت عملية التنفيذ بشكل سلس نسبيًّا، فمع حلول الأول من يونيو 1996، قامت أوكرانيا بنقل آخر الرؤوس النووية الموجودة على أراضيها إلى روسيا بغرض تفكيكها، وبعد خمس سنوات، تم إزالة آخر منصة صواريخ نووية استراتيجية تابعة لمعاهدة ستارت-1، وهي منصة صواريخ SS- 24([4]).

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

4. Steven Pifer, The Trilateral Process: The United States, Ukraine, Russia and Nuclear Weapons, The Brookings Institution, Published in 9 May 2011, available at: https://n9.cl/zh6ym

وبموجب المادتين الأولى والثانية من مذكرة بودابست، أكدت حكومات الدول الثلاث (الضامنة) التزامها باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها القائمة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي، ومع ذلك لم يمض أقل من ثلاثة عقود على توقيع هذه المذكرة، التي تعد من منظور القانون الدولي اتفاقًا دوليًّا ينشئ حقوقًا ويرتب التزامات سياسية وقانونية بين أطرافه، حتى بادرت روسيا بغزو أوكرانيا واستخدام القوة ضد سلامة أراضيها، ما شكل انتهاكًا لالتزاماتها بمقتضى هذا الاتفاق.

كما التزم الموقعون، بموجب المادة الثالثة من مذكرة بودابست، بالامتناع عن الإكراه الاقتصادي لأوكرانيا والذي قد يترتب عليه اخضاع حقوقها السيادية لمصالحهم الخاصة، بما يعني احترام القوى العظمى، ولا سيَّما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لاستقلال أوكرانيا السياسي والاقتصادي، ومع ذلك أمعنت بعض الدول الضامنة في انتهاك هذه المادة، ولم يقتصر ذلك على روسيا وحدها، فالولايات المتحدة سعت بدورها، في ظل ولاية دونالد ترامب الثانية، إلى استغلال الدعم الأمني والعسكري لأوكرانيا للضغط على حكومة هذه الأخيرة من أجل منحها حق الوصول الحصري إلى معادنها الأرضية النادرة، وبالتالي حوَّلت واشنطن ضمانة الأمن إلى مقايضة([5]).

وأكدت المادة الرابعة التزام حكومات الدول الثلاث بالسعي إلى اتخاذ إجراءات فورية من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لمساعدة أوكرانيا، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرفًا في معاهدة عدم الانتشار النووي، في حال تعرضت أراضيها أو سيادتها لأي عمل من أعمال العدوان، وقد رأينا كيف أنَّ مجلس الأمن وقف عاجزًا ولم يحرك ساكنًا لنجدة أوكرانيا بعد تعرضها للغزو الروسي، والسبب في ذلك أنَّ

5. Igor Desyatnikov, The US-Ukraine Critical Minerals Deal Breaches the Budapest Memorandum, Geopolitical Monitor, Published in 5 May 2025, available at: https://n9.cl/0b5uts

روسيا، وهي عضو دائم في المجلس، لجأت إلى استخدام حق الفيتو لمنع أي تحرك من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ضدها.

رابعًا: دوافع كييف للتخلي عن ثالث أكبر ترسانة نوويَّة

كان قبول أوكرانيا التوقيع على مذكرة بودابست وتخليها عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم نتيجة دوافع مركبة، امتزجت فيها الضغوط السياسية والحسابات الأمنية والاقتصادية، وتتمثل أهم هذه الدوافع في ما يلي:

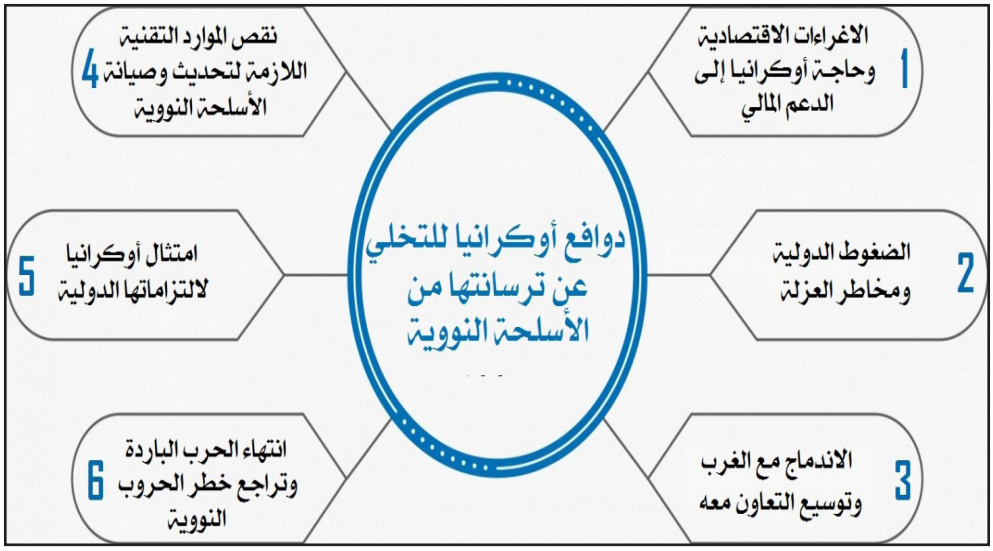

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

1. **الإغراءات الاقتصادية وحاجة كييف إلى الدعم المالي:** كانت كييف بحاجة إلى المساعدات والدعم المالي لمواجهة التحديات والأعباء الاقتصادية بوصفها دولة حديثة العهد بالاستقلال وتتطلع إلى تعزيز استقرارها الداخلي؛ حيث تعهدت كل من الولايات المتحدة وروسيا بتوفير هذا الدعم لأوكرانيا في حال وافقت على نزع أسلحتها النووية، كما أبدت موسكو استعدادها للتنازل عن ديون أوكرانيا الخارجية المتعلقة باستيراد الطاقة، ما شكَّل إغراءً لا يمكن تجاهله، وفي هذا الصدد أيضًا تعهدت واشنطن بأنْ تحظى كييف بتعويضاتٍ مناسبة عن القيمة الاقتصادية لليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في الرؤوس الحربية النووية التي ستتخلَّى عنها.

2. **الضغوط الدولية ومخاطر العزلة:** مارست الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ضغوطًا كبيرة على أوكرانيا من أجل دفعها إلى نزع ترسانتها النووية والتحول إلى دولة غير حائزة للسلاح النووي، وكانت حجة واشنطن وموسكو في هذا الأمر أنَّ أوكرانيا ليست بحاجة إلى هذا النوع من أسلحة الردع، وأنَّ إقدامها على هذه الخطوة (التفكيك) سيفضي إلى إزالة التوتُّرات مع روسيا، ويجنبها مخاطر العزلة والعقوبات الدولية، وسيعزز صورتها كدولة داعمة للاستقرار الإقليمي والعالمي، وحيث إنَّ روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، فقد اعترف لها المجتمع الدولي، دون غيرها، بالاحتكار القانوني للامتيازات الموروثة عنه، بما في ذلك المقعد الدائم في مجلس الأمن والسلاح النووي.

3. **الاندماج مع الغرب وتوسيع التعاون معه:** تمكَّنت الإدارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون من اقناع الحكومة الأوكرانية بجدوى نزع أسلحتها النووية، من منطلق أنَّ هذا الإجراء من شأنه أن يعزز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، ويمهد لاندماج أوكرانيا مع الغرب ويتيح لها فرصًا واعدة للاستفادة من خبراته في مجالات متعددة، تشمل الأمن، والاقتصاد، والتكنولوجيا والابتكار، والطاقة، والثقافة، وغيرها.

4. **نقص الموارد التقنية اللازمة لصيانة وتحديث الأسلحة النووية:** من الدوافع الأخرى التي حفزت القيادة الأوكرانية على التخلي عن مخزونها الهائل من الأسلحة النووية نقص الخبرة وقلة الموارد والإمكانات التقنية اللازمة لتحديث وصيانة هذه الأسلحة النووية، فضلًا عن تخوف القيادة الأوكرانية من انصهار أنوية الرؤوس النووية، ولاسيَّما تلك التي أقترب عمرها التشغيلي من نهايته، الأمر الذي كان يهدد بوقوع كارثة نووية مشابهة لكارثة محطة تشيرنوبيل التي شهدتها أوكرانيا عام 1986، ومن ثمَّ أعتُبر قرار التفاوض على إزالة الأسلحة النووية إجراءً وطنيًّا يهدف إلى تعزيز السلامة النووية ومنع الانتشار النووي.

5. **امتثال أوكرانيا لالتزاماتها الدولية:** كان قرار كييف بتوقيع مذكرة بودابست يعكس امتثالها للالتزام الذي قطعته الحكومة الأوكرانية على نفسها غداة استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، من خلال مصادقتها على اتفاقية مينسك (1991) ثم بروتوكول لشبونة (1992) وتعهدها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية، وذلك في سياق تطلعاتها إلى تعزيز مكانتها الدبلوماسية كدولة داعمة للسلام والأمن الدوليين، مما يتيح لها توسيع علاقاتها الخارجية مع المجتمع الدولي وكسب دعم المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما لم يكن ليتحقق إلا بتخليها الطوعي عن أسلحتها النووية، مثلما فعلت حكومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

6. **انتهاء الحرب الباردة وتراجع خطر الحروب النووية:** شكَّلت نهاية الحرب الباردة وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي ومن ثم انهيار الثنائية القطبية وتراجع خطر اندلاع مواجهة نووية مباشرة، حافزًا إضافيًّا أمام القيادة الأوكرانية لتفكيك أسلحتها النووية؛ حيث رأت كييف في الضمانات الأمنية التي نصَّت عليها مذكرة بودابست تعويضًا مناسبًا لها عن خسارتها لسلاح الردع النووي، إلا أنَّ السنوات التالية سرعان ما كشفت

عن خطأ تصوُّرات القيادة الأوكرانية، وأنَّ الضمانات الأمنية وحدها غير كافية، خاصة في مواجهة طموحات القوى العظمى.

خاتمة:

اتخذت أوكرانيا قرارها بالتخلي عن ترسانتها النووية وتفكيكها خلال العقد الأخير من القرن العشرين في ظل سياقات ضاغطة اقترنت بضعف أوكرانيا الاقتصادي، والتحولات الكبرى في ميزان القوى العالمي بنهابة الحرب الباردة والتي صاحبتها مساعٍ دولية مكثفة نحو إقامة عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وكان القرار الأوكراني، كما أسلفنا، مدفوعًا بسعي كييف، بوصفها دولةً مستقلة حديثًا، للحصول على الدعم المالي والاقتصادي الذي وُعدت به من قبل الدول الضامنة، فضلًا عما تعرضت له من ضغوط سياسية مورست عليها من جانب الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وما كانت تنطوي عليه من مخاطر العزلة، ومع ذلك لم تتضمن مذكرة بودابست أي التزامات فعلية أو حقيقية تلزم الدول الضامنة بتوفير الحماية المباشرة لأوكرانيا، بل اقتصرت على تعهدات الدول الموقعة باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة أراضيها. فضلًا عن تعهدات أخرى تتعلق بإجراء مشاورات عاجلة أو دفع مجلس الأمن لاتخاذ تدابير فورية في حال حدوث تهديد لوضع كييف في المستقبل، وبالتالي لم تكن مذكرة بودابست سوى مقايضة تنازلت من خلالها أوكرانيا عن ترسانتها النووية مقابل حصولها على دعم اقتصادي وضمانات أمنية اتضح بأنها مجرد وعود وتطمينات ذات طابع سياسي، ما يفسر فشل هذه الضمانات في منع وقوع العدوان الروسي على أوكرانيا عام 2014 أولًا، ثم لاحقًا في عام 2022.

هوية البحث

اسم الباحث: هشام قدري أحمد - باحث في العلوم السياسية

عنوان البحث: مقايضات بودابست .. لماذا تخلت أوكرانيا عن ترسانتها من الأسلحة النووية؟

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org